مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات
التاريخ : ١٩٧٦/٤/٢

الاتحاد الاشتراكي العربي
تنظيم
التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

مشروع برنامج
التجمع الوطني التقدمي الوَحدَوي

حرية • اشتراكية • وحدة •

٥٩٣٩

مشروع الخطوط العريضة
لبرنامج التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

فى هذه الظروف الدقيقة التى تمر بها قضية شعبنا الوطنية والقومية فى مواجهة التحديات المفروضة عليه من ى الاستعمار والصهيونية التى تتحفز لاستعادة وتثبيت مواقعها على الأرض العربية بعد أن تمكن شعبنا خلال نضاله الطويل عبر ثوراته الوطنية والديمقراطية ؛ وبخاصة الثورة العرابية و ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو سنة ١٩٥٢ من التحرر من السيطرة الاستعمارية وارساء أسس التقدم الاجتماعى .

وانطلاقا من ثورة يوليو وتطويرا لفكرها ومنجزاتها الوطنية والتقدمية .

وايمانا بالاشتراكية العلمية بوصفها الطريق الوحيد لتجديد شباب مصر وتحرير شعبها العامل .

وتأكيدا لآمال الشعوب العربية فى الوحدة على اسس ديمقراطية تقدمية من خلال النضال الثابت ضد كافة أساليب الاستعمار القديم والجديد وضد الكيان الصهيونى العدوانى وضد الرجعية العميلة للاستعمار .

والتزاما بقضية تحرير الأرض العربية كاملة وضمان ق الشعب الفلسطينى وبخاصة حقه فى العودة الى ارضه المغتصبة واقامة دولته الوطنية .

واقتناعا بانتماء مصر العربى الأصيل وبأن الشعب المصرى جزء لايتجزأ من الأمة العربية

وانطلاقا من الحقيقة التى أكدها تاريخ الحركة الوطنية فى بلادنا من أن الايمان بالقيم الروحية كان ولا يزال سندا قويا فى النضال ضد الاستعمار وتوحيد صفوف القوى المعادية له من مسلمين ومسيحيين ؛ وايمانا بأن الاديان السماوية فى جوهرها الحقيقى واصولها النقية ترمى الى تحرير الانسان وتحقيق كرامته وشرفه ، وتستهدف تخليصه من الاستغلال وتحقيق المزيد من التقدم الذى تتيحه ظروف العصر . وانها بريئة من محاولات القوى الرجعية استغلال الشعور الدينى فى محاولات لعرقلة التقدم واثارة الفتن الطائفية وحماية مصالح المستغلين .

نعلن نحن الموقعين على هذا البيان التزامنا بما يلى من مبادىء عامة ساعين الى تمثيلها والعمل على تحقيقها فى اطار تنظيم متميز يمثل القوى الوطنية والتقدمية الوحدوية بكافة اتجاهاتها ومدارسها الفكرية داخل الاتحاد الاشتراكى العربى .

فى السياسة الداخلية

ان هدفنا الاساسى هو بناء المجتمع الاشتراكى الخالى من الاستغلال الذى تتوافر فيه للمواطنين جميعا كافة احتياجاتهم الأساسية ويقوم على سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الرئيسية ويشيد بالتوجيه الواعى لموارد المجتمع فى شكل التخطيط القومى الشامل الذى يلتزم بأولويات اجتماعية محددة ، وفى مجتمعنا الذى يحصل فيه ٧٠٪ من سكانه على اقل من الحد الأدنى للدخل ، وحيث يستهلك ١٠٪ من سكانه ٤٥٪ من استهلاكه الكلى فى حين

يستهلك ٩٠٪ من سكانه ٥٥٪ من استهلاكه الكلى ؛ فان أولوياتنا الاجتماعية التى نلتزم بهـا لابد وان تكون خدمة مصالح الفئات والطبقات الشعبية .

ان هذا المجتمع الذى يضمن العمل والأجر المناسب لكل فرد فيه يجب أن يتيح لكل مواطن كافة الفرص لتحقيق ذاته وتطوير شخصيته فى ظل ديمقراطية حقيقية شـاملة توفر الطمأنينة السياسية والاقتصـادية والاجتماعيـة للفرد ، تصون وتنمى شعور المواطن بالانتماء والولاء لوطنه

ومن أجل ان يتحقق هذا المجتمع فان هدفنا المباشر هو تحرير الأرض المحتلة ووقف الزحف الاسـتعمارى والرجعى الجديد وحماية الاسـتقلال الوطنى السـياسى والاقتصـادى والمحـافظة على منجـزات ٢٣ يوليو الوطنية والتقدمية وتأكيد مبادىء ١٥ مايو الديموقراطية واتمام عملية التحول الاجتماعى الحقيقى لمصلحة الشعب العامل .

ان هدفنا المباشر هو أن نضمن لكل مواطن فرصـة العمل المنتج ولقمة العيش الكريمة والسكن الملائم والمواصلات المريحة والعلاج المجانى والتأمين الشامل ضـد مخاطر العمل واخطار الحياة .

فى الديمقراطيـة :

العمل على انجاز تحول ديمقراطى شامل وعميق فى كافة نواحى حياتنا السياسية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك بالتمسك بصيغة تحالف قوى الشعب العامل على أساس من ضـمان التمثيل الحقيقى والفعلى لجماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين باعتبارها القوى

صاحبة الثقل الاجتماعى الأكبر وصـــاحبة المصـــلحة فى اســـتمرار العمـــل الثورى واندفاعه الى الأمام .. وذلك بضمان مشاركتها وتمثيلها فعليا وحقيقيا فى كافة اجهزة السلطة والتشريع والاعلام بصـــورة تمكنها من أن تعكس وبحق مصالح وأمانى جماهير الشعب وهى مصالح وأمانى الأغلبية .

ونظـــرا لأنه لا حـــرية للفرد بغير تحـــرره من براثن الاستغلال ؛ فان الديمقراطية لا تنشر ظلالها الوارفة على المجتمع بغير اكتمال جناحيها من الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ؛ وخاصة تذويب الفوارق بين الطبقـــات . ولذلك يجب العمل على تأكيـــد المنجزات الاجتماعية التقدمية لثورة ٢٣ يوليو وبخاصة تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ على الأقل ؛ومشاركة العمال فى الادارة والارباح والعمل على تطويرها بحيث تشمل مظلتها مختلف المجالات والقوى ؛ تطبيقا لميثاق العمل الوطنى وبيـــان ٣٠ مارس وبرنامج العمل الوطنى الذى وضعه الرئيس أنور السادات واكد عليه فى ورقة اكتوبر .

ان الديمقراطية الحقيقية تفترض حرية الرأى والقول والكتابة والاجتماعات والتنظيم والاضراب والعمل السياسى والثقافى والاجتماعى وتكفل حقوق المواطنين وتضمن لهم أمنهم وحريتهم مهما اختلفت أو تباينت آرائهم أو انتماءاتهم الفكرية أو السياسية أو الدينية . ذلك ان نقطة البداية والنهاية فى اى بناء ديمقراطى هى حرية الرأى وحـــرية الاعتقاد واتاحة فرص التعبير المتكافىء أمام الجميع .

وحتى لا تبقى الديمقراطية نصوصا شكلية ، بل تتحول الى ممارسة فعلية ، يجب ان التاكيد على المعانى الأساسية التالية .

(أ) تحرير المجتمع من اخطر صور الجهل وذلك بمحو الأمية الذين تجاوزا سن التعليم وفقا لسياسة قومية تعبئ لها اجهزة الدولة والتنظيمات الجماهيرية .

(ب) كفالة المجانية الفعلية للتعليم فى كافة مراحله وتوسيع قاعدته ليشمل كل طفل فى سن التعليم ، ورفع مستواه ليكون الفرد قادرا على ممارسة الحرية عمليا

(جـ) تأمين حق العمل لجميع المواطنين ، ومعارضة كافة السياسات المؤدية لزيادة البطالة مثل عدم الالتزام بتعيين الخريجين .

(د) مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق والواجبات، والتاكيد بصفة خاصة على الأجر المتساوى للعمل الواحد . ووضع التشريعات اللازمة لحماية الأسرة والامومة والطفولة وهذا يستدعى اصدار تشريع الأحوال الشخصية حماية للاسرة ولحقوق المرأة .

(هـ) اتاحة الفرصة للشباب من الطلاب والعمال والفلاحين كى يشارك مشاركة كاملة فى مناقشة وتقرير أمور الدولة والمجتمع بوضع سياسة ثابتة لتولى الشباب الوظائف العامة القيادية وكذلك وضع خطة قومية لتعميم الرياضة خدمة للانتاج وتقدم الصحة العامة .

(و) اعادة تشكيل الحركة التعاونية على أسس ديمقراطية وعلمية تضمن تنقيتها من الشوائب وتطويرهاالمتصل

فى المستقبل .. حتى تكون قادرة على تحقيق رسالتها الانتاجية فى خدمة المجتمع بعيدا عن الاستغلال .. وذلك بوصفها قطاعا اقتصاديا له دوره الفعال بجانب القطاعين العام والخاص .. وحتى تكون تعاونيات الفلاحين والحرفيين منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين والحرفيين وعلى استكشاف الحلول لها .

(ز) اطلاق الحريات النقابية والعمالية وفى مقدمتها تنظيم حق الاضراب مع وضع الضوابط القانونية لممارسته مما يكفل اعطاء دفعة قوية للحركة النقابية لتكون قوة متقدمة فى ميادين العمل الديمقراطى واسقاط اى ضغط يشل حركتها حتى تشارك بنصيب وافر فى رسم وتنفيذ سياسات الانتاج والدفاع عن مصالح العمال ، والمساواة بين العمال فى القطاعين العام والخاص ، مع اعطاء اهمية خاصة لنقابات العمال الزراعيين التى لا تزال فى مراحلها الأولى وتواجه مقاومة عنيفة .

(ح) ديمقراطية الادارة فى قطاعات الانتاج وذلك بتطوير تمثيل العمال بمجالس الادارة ، ليساهموا بشكل فعال فى عمليات التخطيط والادارة والمتابعة والرقابة بحيث يتمكن جميع العاملين فى مراكز الانتاج المختلفة من تركيز كل جهودهم لخدمة الانتاج .

(ط) ديمقراطية الادارة المحلية التى تقوم على دعم دور المجتمعات فى الخدمات وفى الانتاج وتعبئة الجهود الذاتية وعلى ان تتكون هيئات الادارة المحلية على

مختلف المستويات من ممثلين منتخبين للجماهير الشعبية .

(ك) العمل باستمرار على تذويب الفوارق بين الطبقات حيث توفر الثروة لاصحابها سلاحا سياسيا ولا يترك للفقر المدقع مجالا لعمل سياسى فعال .

ان توسيع قاعدة الديمقراطية ، على النحو السابق ، هو الضمان الذى يسمح للشعب أن يتصدى لكل صور الانحراف والرشوة والفساد .

فى التنمية :

تسود الاقتصاد المصرى فى السنوات الأخيرة بعض المظاهر السلبية التى تعود الى ثلاثة عوامل رئيسية هى :

(١) سوء استخدام الموارد القومية ، والابتعاد عن أسلوب التخطيط القومى الشامل ، والظروف الاستثنائية التى يعيشها اقتصادنا القومى منذ سنة ١٩٦٧ وتتمثل هذه المظاهر السلبية فى تزايد الضغوط التضخمية وارتفاع معدلها من عام الى عام وخاصة فى السنوات الأخيرة بحيث أصبحت اعباؤها لا تحتمل على اصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة .

(٢) تزايد العجز فى ميزان المدفوعات الى مستوى أصبح معه ظاهرة مزمنة .

(٣) ظهور قنوات جديدة لاكتساب الدخل تصل اليها الدولة لتأخذ منها حق المجتمع ، مع غياب سياسة شاملة لترشيد الاستهلاك وتحديد الدخول مما ادى الى تفاقم عدم عدالة توزيع الدخل القومى .

وفى غياب سياسة متوازنة للعمالة والأجور أصبحت ظاهرة الهجرة الى المدينة وظهور البطالة فى المناطق الحضرية

ظاهرة مميزة لاقتصادنا ؛ ناهيك عن وجود البطالة المقنعة فى المناطق الريفية وعدم الاستخدام الكامل والأمثل للموارد البشرية فى عديد من الأنشطة والقطاعات الأخرى . ولاجدال فى أن القضاء على هذه المظاهر السلبية ووضع الاقتصاد المصرى على طريق النمو السريع انما يتطلب تبنى استراتيجية اقتصادية وسيلتها الاساسية التخطيط القومى الشامل الذى يقوم على سياسات محددة لأولويات الاستثمار واستخدام موارد النقد الأجنبى وترشيد الاستهلاك ووضع سياسة شاملة للدخول وتحقيق العمالة الكاملة مع رفع الانتاجية .

لذا يجب الحرص على القيام فورا بتنمية اقتصادية واجتماعية جادة وشاملة ؛ تنمية ترمى لبناء اقتصاد وطنى مستقل ، وتكفل مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، وترفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية الكادحة بشكل واضح ، ومن ثم تضمن تحول مصر الى بلد زراعى صناعى حديث . ان مثل هذه التنمية لا يمكن ان تتحقق فى بلد متخلف فقير محدود الموارد كمصر الا تحت قيادة الدولة، التى يكون عليها أن تتدخل باسم المجتمع من أجل ان تعبىء كافة الموارد المتاحة وتوجيهها لتحقيق أهداف المجتمع ، ولهذا يصبح وجود القطاع العام ودوره القيادى أمرا حاسما فى انجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويكون من الضرورى أن يسيطر القطاع العام على مصادر التمويل الأساسية من بنوك وشركات تأمين ، وعلى التجارة الخارجية وبالذات تجارة الاستيراد، وتوجه التجارة الداخلية عن طريق السيطرة على تجارة الجملة . وعندئذ يكون التخطيط المركزى ـ المرتكز على قاعدة مضمونة من

القطاع العام ـ ضرورة لا مفر منها واداة فعالة لتوجيه الاقتصاد القومى بأكمله تحقيقا لاهداف المجتمع .

من هنا تصبح المهام التالية أساسية وحاسمة :

أولا ـ التنمية المخططة :

اتباع طريق التنمية الاقتصادية المستقلة ، على أساس التخطيط المركزى الشامل ، المعتمد على القطاع العام ، بحيث يتم تخطيط الاقتصاد القومى بكافة قطاعاته وتوجيهها لتحقيق اهداف المجتمع كله فى بناء اقتصاد وطنى مستقل يقوم على الصناعة الحديثة والزراعة المتطورة ، ويعمل لصالح الجماهير العاملة ومشاركتها الخلاقة ورقابتها الفعالة ، ويقف ضد محاولات الاستعمار الجديد الرامية لتصفية استقلالنا الاقتصادى ، كما يقف فى وجه الاتجاهات الرأسمالية الطفيلية التى تعيد السيطرة الرأسمالية وتعمق الفروق بين الطبقات وتمهد لعودة السيطرة الأجنبية .

ثانيا ـ أولويات التنمية :

ان تحقيق الاستقلال الاقتصادى فى عالم تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسية وتحقيق معدلات مرتفعة من التقدم الفنى والتكنولوجى بهدف الوصول الى تنمية قدراتنا الذاتية على صنع التكنولوجيا الملائمة مع ظروفنا ، ضرورات بناء صناعة حربية محلية وقومية ، انما يتطلب بناء قاعدة عريضة من الصناعات الثقيلة ، مما يعنى اعطاء الوزن الاكبر لقطاع الصناعات الثقيلة دونما المساس بتحقيق الحد الأدنى اللائق من مستوى الاستهلاك لكل فرد فى المجتمع ، والواقع أن نمو قطاع الصناعات الثقيلة هو

الذى سيتيح للاستهلاك فى المستقبل ان ينمو بمعدلات أسرع وأعلى مما لو اعطيت الأولوية للصناعات الاستهلاكية منذ البداية .

ثالثا ـ القطاع العام :

التأكيد على الدور القيادى للقطاع العام فى تحقيق التنمية الجادة والعاجلة والشاملة وفى تعزيز المكتسبات الاجتماعية والتقدمية وفى حماية الراسمالية الوطنية من السيطرة الاجنبية ؛ ومقاومة كافة المحاولات الرامية لتصفية القطاع العام او المساس بدوره القيادى على راس الاقتصاد القومى . غير ان اضطلاع القطاع العام بمهامه الكبرى لا يمكن أن يتحقق على وجه يخرس اعداءه بغير أن يصبح القطاع العام قطاعا نموذجيا بالفعل فى الانتاج والتوزيع ؛ الأمر الذى يفترض ضرورة توفير أسباب النجاح له ؛ وفى مقدمتها ضمان المشاركة الجدية فى ادارته من كل العاملين فيه ؛ واستفادتهم من كل زيادة فى عائده ؛ وضمان ديمقراطية وكفاءة وولاء الادارة فيه ، واخضاعه لرقابة مستمرة فعالة من قبل الجماهير فى اطار خطة التنمية القومية .

رابعا ـ القطاع الخاص :

الحفاظ على الدور الأساسى الذى يجب أن يضطلع به القطاع الخاص وتشجيعه فى مجالات الانتاج الكثيرة التى تتناسب مع قدراته وفى التجارة والتوزيع فى اطار الخطة القومية الشاملة للتنمية وعلى اساس الالتزام بالقيم والتشريعات التى تكفل حقوق العاملين والدولة ؛ مع الوقوف فى وجه النزعات الطفيلية وغير المنتجة فى القطاع

الخاص ، وهى التى تعمل بالوساطة والمسمسرة والتوكيلات والتهريب والمضاربة على أقوات الشعب ، والتى تحارب الرأسمالية الوطنية المنتجة وتسد أمام مشروعاتها سبل النجاح وتستغل الحرفيين وتفسد القطاع العام . ان هذه الرأسمالية الطفيلية تسعى الى تكوين الثروات الفرديةعلى حساب الشعب وأهداف التنمية وتضع نفسها فى خدمة الرأسمالية العالمية وتدعو علنا الى الارتباط بها . وعلى العكس فان قيام القطاع الخاص بدوره المنشود فى الزراعة والصناعة والتجارة والحرف المختلفة ضمان لتنمية موارد البلاد ، ومضاعفة الدخل القومى ، وتعزيز الاستقلال الاقتصادى . ان تشجيع القطاع الخاص على الادخار والاستثمار لا يتحقق بالعودة الى أساليب الاقتصاد الحر التى تهز الاقتصاد القومى فى أسسه وانما يكون بالدراسة العلمية لطاقاته واقتراح المشروعات التى يمكن أن يتولاها بنجاح وتشجيعه على الاستثمار فيها . ان التخطيط العلمى الشامل هو الاطار الصحى والفعال لاستقرار أوضاع الرأسمالية الوطنية المنتجة واسهامها فى زيادة الناتج القومى .

خامسا : رأس المال الأجنبى :

الوقوف بحزم ضد مختلف النزعات التى ترمى الى اعادة سيطرة رأس المال الخاص المصرى او الأجنبى على مقدراتنا الاقتصادية . ان الاتجاه الذى يرى أن يقوم رأس المال الأجنبى بالعبء الرئيسى فى تمويل التنمية هو اتجاه يجافى الواقع كما انه ينكر الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه . ان ارقام توزيع الدخل القومى التى تشير الى أن ٥٠٪ من مجموع السكان يحصلون على ٢٢٪ من الدخل القومى تؤكد بوضوح انه يمكن طبقا لأولويات علم الاقتصاد رفع معدل الادخار المحلى من ٥٪ من الناتج المحلى الى ٢٠٪ من الناتج

المحلى دونما ضغوط تذكر على مستويات الاستهلاك اللازمة لضمان حد أدنى من استهلاك الفرد للفئات الشعبية . انما يتطلب تحقيق ذلك تبنى استراتيجية شاملة لتوزيع الدخول والترشيد الاستهلاكى ، لذلك فان الاعتماد الاساسى فى التنمية الاقتصادية يجب أن يقوم على الموارد المحلية .

ان سياسة الانفتاح الاقتصادى يجب أن تلتزم بالتنمية المخططة وباستخدام كل الامكانيات الذاتية المتاحة .

ان التنمية معركة وطنية ، تعتمد فى الأساس على قوتنا الذاتية ، وما يتأتى من الخارج يجب أن يكون اضافة اليها وليس بديلا عنها . وان الالتزام بمبادىء ومواثيق الثورة هو ضمان وصمام أمن يكفل افشال محاولات العودة بالاقتصاد الوطنى الى حظيرة التبعية للرأسمالية محلية كانت أو أجنبية .

ان ذلك يتطلب أن تتولى الخطة الشاملة للتنمية تحديد المشروعات الجديدة التى تتطلب عونا ماليا من الخارج وهى المشروعات الصناعية الجديدة التى تتطلب أموالا ضخمة وخبرة تكنولوجية عالية لا تتوفر محليا والمشروعات التى يكون من شأنها تنمية الصادرات أو اقلال الواردات بصورة جذرية أو المشروعات السياحية الكبرى . وفى هذا الصدد لابد من تفضيل القروض الخارجية على استيراد راس المال الخاص الأجنبى وذلك حتى تظل الدولة حرة فى استخدام الأموال الأجنبية وحتى تظل ملكية المشروعات الجديدة للدولة وعلى ان يقبل راس المال الأجنبى فقط فى حالة المشاركة مع الدولة . وعندئذ فان الأولوية يجب أن تكون لراس المال العربى ؛ العام والخاص ، للدخول فى هذه المشروعات

المشتركة . فراس المال العربى على استعداد لأن يشترك فى تمويل مشروعات جاهزة ملموسة ناجحة ما دامت قد أعدتها الدولة اعدادا مدروسا وهيأت لها أسباب النجاح الاقتصادى والفنى والادارى .

لكل هذا يتعين اعادة النظر فى التشريعات الخاصة باستثمارات الأجنبية ؛ والخاصة باباحة التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا للقطاع الخاص ، والخاصة بنشاط البنوك واجهزة التمويل الأجنبية . ويتعين الاستمرار فى ان يظل القطاع العام ممسكا بكافة خيوط الاقتصاد القومى ؛ بحيث تكون سياسة الانفتاح ـ على هذا النحو ـ سبيلا للحصول على موارد اضافية للتنمية لا سبيلا لاثراء فئة محدودة ولسيطرة راس المال الأجنبى على الاقتصاد الوطنى .

ان التعاون المشترك مع الحكومات العربية فى مشروعات مشتركة طويلة المدى ، زراعية وصناعية وسياحية ومشروعات نقل ؛ هو الطريق الأمثل لتنمية زراعية صناعية جادة فى كافة أرجاء العالم العربى . وتستطيع الخبرة المصرية أن تسهم بدور فعال فى تخطيط هذا التعاون المشترك بين الحكومات العربية حماية لمصالح الجماهير العربية من جموح راس المال العربى الخاص الى الأرباح السريعة فى أنشطة لا تخدم غير شرائح محدودة فى العالم العربى .

سادسا : قطاع التعاون :

على الرغم من تسليم الجميع بالأهمية الحاسمة لقطاع التعاون بالنسبة للفلاحين وصغار المنتجين والحرفيين ؛ فانه لم يلعب بعد فى اقتصادنا القومى كل دوره المؤمل منه .

ولا شك ان اسباغ الطابع الديمقراطى على التعاونيات سوف يبعث الحياة فى قطاع التعاون الذى يضم ويجب ان يضم اكبر تجمع بشرى فى مصر ، سواء فى الريف او المدينـــة . ولذلك فلابد من البدء بوضـع نظام التعاون بأيدى صغار المنتجين من فلاحين وحرفيين . ليكون بالفعل فى خدمتهم مباشرة يحميهم من الاستغلال ويحفزهم على تحويله فى النهـــاية الى تعاون انتـــاجى .

سابعا : التضخـــــم :

ان موجات التضخم المتصاعدة تخل باستقرار العـلاقة بين الاسعار والأجور وتهبط بالقوة الشرائية لدخول الطبقات الشعبية الكادحة والطبقات ذات الدخول الثابتة كالموظفين . بينما ترتفع بدخول المضاربين والسماسرة وتجار السـوق السوداء . ولهذا لابد من بذل جهود جبارة لوقف حدة التضخم ان الاتجاه التضخمى للاسعار لا يمكن أن يوقف الا بمزيد من تدعيم القطاع العام وتدخل الدولة لصالح أوسع الجماهير وليس بمزيد من الحرية للمضاربين وتجار السوق السـوداء الذين يعملون بلا رقابة من الدولة وبدون مساهمة فى ايرادات الدولة تتناسب مع نصيبهم من الدخل القومى . ان وقف ارتفاع الأسعار يرتبط بالسياسة الاقتصادية القائمـة التى يجب بالتالى أن يعاد النظر فيهـا ، وبخاصـة فيما يتعلق بالاستهلاك غير الضرورى والترفى الذى يبدد موارد البـلاد ويزيد من عجز ميزان المدفوعات ويفاقم قضية التضخم ولابد من اجراءات ضريبية حاسمة لامتصاص فوائض الدخول غير المثمرة وترشيد الاستهلاك وفى الوقت ذاته لا مفر من رفع الحد الأدنى للاجور تعويضا عن تدهور قدرتها الشرائية وتقليلا

الفوارق بين أعلى وادنى اجر . ان تذويب الفوارق بين الطبقات هو السبيل الأساسى لضبط الاستهلاك ومحاربة التضخم .

ثامنا : التمـــــوين :

من أجل ضمان اقوات الشعب بأسعار مناسبة ، لابد من دعم القطاع العام فى مجال التجارة الداخلية والتوسع فى انشاء المجمعـات والوحـدات الاستهلاكية والتعاونيـة وتزويدها بالسلع الاساسية . مع حسن توزيع السلع على المستهلكين ان ذلك يقتضى تطبيق نظام فعال للحوافز للعاملين فى قطاع التموين والتجارة الداخلية . كما يقتضى تشديد العقوبة على الاتجار فى السوق السوداء وعلى التهريب والاتجار فى السلع المهـــربة .

وفى الوقت ذاته : لابد من مقاومة اى دعوة لالغاء اعانات الدعم التى تخصصها الدولة للحد من ارتفاع أســـعار المواد الأساســية الغذائية والاســـتهلاكية والا كان الغاؤها دعوة صريحة لوضع المستهلكين تحت رحمة التســابق على الأرباح فى الأســـواق .

تاسعا : الاســـــكان :

ان قضية الاسكان تمثل اليوم أخطر مشـــكلة اجتماعية تواجه الجماهير وبدون المزيد من التـدخل من جانب الدولة باجراءات جذرية مثل تصدى الدولة لبناء المساكن الشعبية لمحدودى الدخل على أوســع نطاق والزام المصـانع الجديدة بتوفير المساكن لعمالها وموظفيها وتوفير كافة مواد البنـــاء وانشاء مصانع المساكن الجاهزة والحد من ارتفاع أســـعار

أراضى البناء وتحديد ايجارات المساكن بصورة تتناسب مع الدخول ، وتشجيع القطاع التعاونى فى الاسكان والاهتمام بالعاملين فى ميدان البناء والتشييد ، فلابد من تشجيعهم على التنظيم فى نقابات تحفظ مصالحهم وتوفر لهم العمل فى داخل البلاد وخارجها بالأجر المناسب وفتح مجالات جديدة للتدريب الفنى للعاملين فى البناء والتشييد وزيادة قدراتهم كما وكيفا بدون هذا كله فان الوضع سوف يتفاقم بحيث يؤدى الى افقار مستمر للطبقات العاملة بسبب نمو تكلفة السكن فى دخول الأفراد بصورة سوف تجعل الحياة مستحيلة على فئات متزايدة من الشعب .

عاشرا : الريف :

تحديث الريف بثورة زراعية فى أساليب الانتاج الزراعى ترمى لخدمة التنمية الشاملة وتوفير الغذاء للمواطنين ، مع توفير مواد ومعدات هذه الثورة الزراعية صناعيا فى خطة التنمية ، وتطوير التعاون الزراعى لصالح صغار الملاك والمستأجرين والحيلولة دون رفع ايجارات الأراضى الزراعية وتصنيع كهربة الريف فى أسرع وقت ممكن والعمل على أن تكون التعاونيات الزراعية تنظيمات شعبية ديمقراطية ، ورفع وصاية الأجهزة التنفيذية والادارية عنها . وأن تكفل لها الادارة الذاتية . وأن تعمل التعاونيات الزراعية على الارتقاء بوظيفتها وتجاوز مرحلة الخدمات والدخول فى مرحلة

الارتقاء بالانتاج الزراعى من خلال ممارستها لدور التعاونيات الانتاجية مع الاحتفاظ بحقوق الملكية الفردية كاملة وتعديل قانون التعاون بما يكفل هذه الغايات .

ان مستقبل الثورة الزراعية فى مصر يتوقف أيضا الى حد كبير على استغلال الأراضى الزراعية الجديدة التى يجب أن توضع مباشرة فى خدمة التنمية الزراعية سواء عن طريق اقامة المجمعات الزراعية الصناعية أو عن طريق الجمع بين مزايا المبادرة الفردية ومزايا الانتاج الجماعى ، بين مزايا الصناعة الصغيرة الكثيفة ومزايا الانتاج الكبيرة .

احدى عشر : المواصلات :

ان أولوياتنا الاجتماعية تقوم فى الأساس على مفاهيم جديدة للنمو والتقدم الاقتصادى . فتحقيق مستوى متقدم ولائق لخدمة المواصلات كجزء من مكونات الدخل الفردى لا يقدم بالضرورة على تطوير وسائل النقل الفردية أى انتاج السيارات الخاصة . بل من الممكن الوصول الى مستوى لائق لخدمة المواصلات لكل فرد عن طريق تحسين وسائل النقل العام . وبالتالى فان نظامنا للأولويات الاجتماعية يتطلب من الموارد الجديدة التى توجه الى قطاع النقل أن يكون هدفها الأوحد هو ضمان حد أدنى لائق ومستوى خدمة فى المواصلات العامة لكل فرد فى المجتمع دون تفرقة . كذلك فان الطاقة الانتاجية الحالية التى تستخدم لتطوير وانتاج وسائل النقل الخاصة يجب أن تحول لانتاج وسائل النقل العامة وتطويرها لخدمة هذا الهدف .

إثنى عشر : الصحة :

ان نمط استخدام الموارد فى قطاع الصحة يتطلب الوصول الى اعلى عائد اجتماعى من حجم الموارد المستخدمة فى هذا القطاع ، وبحيث يسهم أقصى اسهام فى زيادة الدخل القومى . ولذا يجب استخدام الموارد فى هذا القطاع الصحى

للارتفاع بمعدل الحياة لكل فرد فى المجتمع . ويتحقق هذا عن طريق حد أدنى من مستوى صحى لائق لكل فرد دونما تمييز . ومن هنا فان توجيه الموارد لانشاء المستشفيات المتخصصة فى علاج أمراض معينة لا يحقق هذا الهدف . حيث لم تتوافر بعد لكل فرد المياه الصالحة للشرب فى منزله ، حيث لم تتحسن شبكات المجارى على النحو الذى يوفر الحماية من الأمراض . ان توجيه الجانب الأكبر للموارد القومية لانتشار مثل هذه المستشفيات المتخصصة لن يحقق العائد الاجتماعى المرتفع خاصة فى مجتمع يصيب أغلب سكانه مرض البلهارسيا الذى يضعف القدرة الانتاجية للفرد بحوالى ٣٥٪ ان تحقيق الحد الأدنى من مستوى الصحة اللائق لكل فرد يتطلب أيضا اصدار التشريعات الاجتماعية فى مجال الصحة والتى تضمن العلاج المجانى لكل مواطن بمستوى لائق ودونما تفرقة . ونتوه بصفة خاصة بما يلى :

١ ـ أولوية توجيه الموارد للصحة الوقائية ضد الأمراض المتوطنة .

٢ ـ تحسين الخدمة فى المستشفيات العامة .

٣ ـ التوسع فى التأمين الصحى ليشمل قطاعات جديدة بتعميمه على جميع الموظفين والعمال .

٤ ـ تطوير وتوسيع الصحة المدرسية لحماية النشء والشباب .

٥ ـ تحسين الخدمة فى الوحدات الصحية بالريف وتدعيمها .

ثلاث عشر : الضرائب :

اعادة النظر فى النظام الضريبى الحالى . المتخلف ليس فقط عن احتياجات بلد نام فرضت عليه أعباء باهظة ، وانما المتخلف حتى عن النظم الضريبية المعترف بها فى اى بلد راسمالى . واقامة نظام ضريبى جديد يتسم بالشمول والتصاعد . وذلك تمكينا له من تعبئة جزء أكبر من الموارد المتاحة لدى الفئات الأكثر قدرة بغية توفير التمويل للتنمية ، وسعيا لتصحيح العلاقة المختلة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة التى زادت واستفحلت اعباؤها على الطبقات الشعبية العاملة .

وفى هذا الصدد يجب العمل على التنسيق الكامل بين السياسة الضريبية والأجور والدخول والأسعار فى معادلة تكفل التناسب بين الدخول التى تحصل عليها الأغلبية الساحقة من المواطنين وبين ضرورات الحياة .

ان ذلك يتطلب تطوير الجهاز الضريبى وتوفير الأدوات الفعالة التى تكفل له تتبع الفوائض الاقتصادية فى كافة الأنشطة .

أربعة عشر : التعليم والتقدم التكنولوجى :

اطلاق ثورة تعليمية وثقافية تستجيب لمقتضيات العصر الذى نعيش فيه بحيث تشمل كافة نواحى الحياة وتتبنى سياسة قومية للبحث العلمى ، وتحترم انسانية ومكانة المعلم وتخلق جيلا جديدا من الشباب قادرا على مواجهة التطور العلمى والتكنولوجى وتنشر المنهج العلمى فى التفكير مع الحفاظ على القيم والمثل العليا والاخلاق المستمدة من التراث الدينى والقومى .

ان التقدم العلمي والتكنولوجى ليس عمليـــة فنية يتم بمقتضـــاها نقل آلة من مكان الى مكان فلو كان الأمر كذلك لاستطعنا القضاء على مشكلة التخلف التكنولوجى فى سنوات معدودة لكنها عملية اجتماعيـة فى الأساس يتم بمقتضـاها اعداد الانسان القادر على استيعاب هذه التكنولوجيا وتكييف نفسه معهـا ثم تطوير قدراته على اصلاحهـــا وتطويرها فى النهاية اكتساب المعرفة التى تمكنه من خلق التكنولوجيا التى تتلائم وظروفه . هذه العملية الاجتماعية تتطلب فى الأساس ثورة ثقافية تستهدف خلق واعداد هذا الانســـان . ثورة ثقافية هدفها سيادة العقل المنهجى المؤمن بطرق العلم الحديث وتعميق القدرات الابداعية والابتكارية للأفراد . وسيادة روح الملاحظـــة والتجربة وربط المسببات بالأسباب والتحـدى للطبيعة . وفى هذا الصدد نورد الملاحظات الآتية :

أولا : ان التقدم الفنى والتكنولوجى يصبح شعارا فارغا من المعنى فى مجتمع تسـود الأمية ٧٠٪ من سـكانه . ومن ثم فان القضاء على الأمية مطلب اساسى للتخطيط لأى تقـدم ان محو الأمية مطلب سياسى أولى يجب أن تنهض به التنظيمات السياسية فى مجتمعنا وتعبـــأ له أجهزة الدولة والتنظيمات الجمـاهيرية .

ثانيا : يجب اعادة النظـر فى نظامنـــا التعليمى كله من المدرسـة الابتدائية حتى الجامعة ســـواء فى موضوعاتها مناهجه او أساليب التدريس السائدة . فنظامنـا التعليمى السائد يقوم على استخدام أدنى ملكات العقل الانسانى وهى القـدرة على الحفظ والتكرار بينما يستبعد اسـتخدام أعلى ملكات العقل الانسانى وهى القدرة على التجديد والابتكار التى

تستند الى التساؤل والنقد . يقوم نظامنا التعليمى على ترسيخ روح تقديس الطالب للمادة المقدمة اليه وتقديس من يقدمها ومن ثم قتل روح التساؤل والنقد لديه . يقوم نظامنا التعليمى على حشر عدد من المواد دون تنسيق بينها ولا ضابط يجمعها . يفتقد نظامنا التعليمى الى تعميق روح السببية العامة لدى الطالب خاصة فى المراحل التعليمية الأولى .

ثالثا : ان العملية التعليمية تقوم فى الأساس على تفاعل قطبين أساسيين هما : من يقوم بالتدريس (المعلم) ومن يقوم بتلقى الدرس (الطالب) . ومحور هذا التفاعل هو المادة العلمية المقدمة موضوعا ومنهجا . ومن ثم فان اصلاح نظامنا التعليمى انما يقوم على اصلاح الأطراف الثلاثة لعملية التفاعل هذه ، وبخاصة تحقيق مستوى المعيشة العالى ماديا وثقافيا للمعلم .

رابعا : ان التعليم يمكن النظر اليه من وجهتين مختلفتين ولكنهما فى الأساس متكاملتين لا تنفصم احداهما عن الأخرى . فالتعليم يمكن النظر اليه كسلعة استهلاكية وعندئذ يجب أن يحقق لكل فرد حدا أدنى من الاشباع من هذه السلعة الاستهلاكية . الا ان نمط توزيع هذه السلعة الاستهلاكية يجب أن تحكمه اعتبارات العدالة التى تقوم على نظام حقيقى لتكافؤ الفرص . ومن ناحية فان التعليم ينظر اليه كسلعة استثمارية (انتاجية) هدفها تنمية الدخل فى المستقبل . ومن وجهة النظر هذه يجب أن يحكم الاستثمار فى التعليم معايير تحدد أولوياته ومدى مساهمته فى زيادة العائد الاجتماعى ومن ثم تلافى أوجه الفقد والضياع فى استخدام مواردنا الاستثمارية فى هذا المضمار .

خامسا : لا يمكن التعليم كاستثمار بشرى ان يؤتى ثماره اذا لم تكن الخطة التعليمية جزءا لا يتجزأ من خطة القوى البشرية واذا لم تكن خطة القوى البشرية جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية يحكمها التناسق بين الخطط الاخرى جميعها .

سادسا : بما ان التكنولوجيا هى تطبيق العلم فى مجال الانتاج فان التقدم التكنولوجى لن يتحقق فى مجتمعنا الا اذا انشئت المؤسسات والأجهزة التى تقوم بالربط والتفاعل والتأثير المتبادل بين أجهزة الانتاج وبين دور البحث العلمى والجامعات .

ففياب مثل هذه المؤسسات فى مجتمعنا ادى الى انفصام الرابطة بين احتياجات الجهاز الانتاجى وبين الأبحاث التى تقوم بها مؤسسات البحث العلمى والجامعات . ومن ثم فان اول متطلبات تمهيد الأرض للتقدم التكنولوجى هو تحديد هذا الربط فى خطة قومية للبحث العلمى .

خمسة عشر : الدين والتراث :

اننا نرى فى الايمان برسالات الأديان السماوية ؛ فى ضوء النظرة العقلانية والمستنيرة طاقة خلاقة تسهم فى تنمية السلوك السوى والصالح لدى الانسان ؛ ونحن نرى فى تراث مصر المسيحية ؛ ودور كنيستها الوطنية ضد موجات الغزو الأجنبى ؛ وفى تمكين قيم المحبة والأخاء تراثا يعتز به ابناء الوطن من مختلف المعتقدات .

كما نرى فى تراث الاسلام التشريعى صورة من صور عبقرية امتنا فى الاجتهاد ؛ اسهمت من خلاله فى اضافة صفحات مشرفة الى التراث الانسانى الموحد والعظيم .

وعندما ننظر الى هذا التراث الذى هو فى جوهره جهد بشرى عبقرى صنعه اعلام تاريخنا فى اطار التعاليم الكلية والعامة للدين الحنيف ؛ عندما ننظر اليه بعقل مستنير ، وفى ضوء التطور الذى حدث لمجتمعنا ، نجد فيه من الصفحات المشرقة والمبادىء العادلة والقيم الانسانية الخيرة كنوزا لا زالت صالحة للعطاء والاستلهام .

ونحن نستهدف جعل القيم الدينية السمحة ، والصفحات المشرقة من تراثنا :

* فى الشورة والديمقراطية .
* وفى الانتصار للعقل واعلاء شأنه وتمكين سلطانه .
* وفى المنهج العلمى فى البحث والتفكير .
* وفى حرية الاعتقاد وتحرير الضمير الانسانى من الارهاب الفكرى . وتدعيم الوحدة الوطنية وادانة التعصب والطائفية .
* وفى استلهام الشريعة الاسلامية كمصدر رئيسى للتشريع .
* وفى التكافل الاجتماعى بين أبناء الشعب العاملين والمنتجين للثروة .

نستهدف جعل هذه القيم وهذه الصفحات طاقات تستعين بها شعوبنا على تحقيق ذاتها ، وبناء مجتمعها الجديد ، والعودة ثانية الى الاسهام الحضارى على المستوى العالمى ، جنبا الى جنب مع غيرها من الامم والشعوب .

ستة عشر : الانسان المصرى الجديد :

وأخيرا فان نظرتنا الى خلق الانسان العصرى فى مجتمعنا انما تنطلق من نظرية علمية للانسان أبرز معالمهـــا أن طبيعة الانسان تتسم بطابع محايد ومن ثم تتوقف المـــالة على نوع ونمط التنشئة الاجتماعية الذى يخضع له الفرد فى المجتمع الذى يعيش فيه وطبيعـة القيم الأساســـية التى تسوده . ولهذا فان السمات والاتجاهات الانسانيـــة يمكن تغييرها تغييرا ارادياً لو اصطنعت لذلك الأساليب المناسبة . ومن ناحية اخرى فان العـامل الأســـاسى فى تحديد سمات الشخصية انما يكمن فى المواقف الاقتصـادية ـ الاجتماعية ـ الفكرية التى يمارس الفرد من خلالها نشـــاطه الانتاجى بما فيها القيم الروحية والدينية الســـائدة : فهذه المواقف هى التى تصوغ وعى الافراد . ويعنى هذا أيضـــا انه يمكن اعادة صياغة الانسان لو اعدنا تشكيل علاقاته الاجتماعية على اسس اكثر تقدما تحقيقا لثورة ثقافية تعليمية كما ذكرنا وبالتـالى فنحن نرى أن ســـيادة العلاقات الاشتراكية من شأنها على المـدى الطـويل ومع التطبيق السليم أن تغـير من شخصية الانسان تغييرا جوهريا .

ولعل السمات الأساســـية التى نراها تميز الانســـان العصرى الجديد هى الانفتاح على الخبرات الجديدة سواء ما تعلق فيها بمعرفة الناس او بممارسة طرق جديدة للسلوك الانسان الذى ينقل ولاؤه وانتماؤه من الدائرة الضيقة للاسرة او العشيرة الى المجتمع ككل . الانسان الذى يعتـــد ويؤمن بكفاءة المنهج العلمى ويصدر عن اتجاه عام مضـــاد للسلبية ويشارك عن طريق الديمقراطية الحقة فى تقرير شـــئون بلده العـــامة .

ولا يعنى صياغة هذا الانسان العصرى الجديد التضحية بسماتنا القومية الأساسية ؛ بل على العكس فان هذه السمات الحضارية يمكن تطويرها لتصبح قوة دافعة للفرد والجماعة فى الاسراع بعجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما لا يعنى صياغة هذا الانسان العصرى الانغلاق فى وجه الحضارات الأخرى . بل من الممكن لهذا الانسان فى احتكاكه مع الحضارات الأخرى أن يستوعب بعض سماتها الحضارية ويتمثلها دون أن يفقد سماته القومية الأساسية بل يصبح قادرا على الوقوف فى وجه عمليات الفرض الحضارى من الخارج .

ولا شك أن المؤثرات الأساسية فى خلق هذا الانسان العصرى انما تتمثل فى التعليم وتطويره ، وفى التنمية الصناعية بحيث يتحول المجتمع الى قاعدة صناعية علمية عريضة ، وفى تذويب الفوارق بين الطبقات . وفى سيادة علاقات الانتاج الاشتراكية وتعميق الديمقراطية .

ان صياغة الانسان المصرى الجديد تحتاج الى ثورة اجتماعية شاملة تغير مناهج تفكيرنا بطريقة جذرية بحيث يصبح المنهج العلمى هو اداة التفكير الرئيسية ، بل نحتاج الى اعادة صياغة نظمنا الاجتماعية ومؤسساتنا فى ضوء نسق مترابط من القيم الاشتراكية التى لا تتجاهل مطالب الانسان الروحية التى لا ينبغى التضحية بها اطلاقا لحساب بضعة مكاسب مادية . ان التنمية الحقيقية هى تنمية الانسان بالمفهوم الكلى الشامل بحيث تتوازى تنمية قوى العقل والجسم والروح لدى هذا الانسان ؛ هى التنمية التى لا تقضى على حرية الفكر باسم رغيف العيش ، ولا على كرامة الانسان بزعم الرغبة فى اسعاده . وبالمثل لا تعلل الانسان

بوهم الحرية وهو مسحوق فى هاوية الفقر والأمية . وهى فى النهاية تنمية محك نجاحهـــا فى الوقت الراهن نوعية وحجم المشاركة الجماهيرية فى تحقيقها .

فى السياسة العربية

العمل بكل الوسائل من اجل تحرير ســـيناء كاملة وكل الأراضى العربية المحتلة ؛ ودعم الكفـاح الفلسطينى المسلح ، وضمان الحقوق القومية المشروعة للشعب العربى الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره على ارضـــه وفقا لقرارات الأمم المتحدة وبخاصة قرارها الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٧٤ وحق الشعب الفلسطينى ممثلا فى منظمة التحرير الفلسطينية فى اقامة السلطة الوطنيـة الفلسطينية على كل الأراضى التى تحرر من احتلال العدو الاسرائيلى ، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى جميع خطوات حل الصراع العربى الاسرائيلى باعتبار أن القضية الفلسطينية هى مفتاح الحرب والسلام فى المنطقة . والعمل على دعم وتوحيد كل القوى العربية المناضلة ضد الاستعمار والرجعية من اجل التحرر الوطنى والتقـدم الاجتماعى والوحدة القومية . والسعى لتكوين جبهة عربيـة عريضة تضم مختلف القوى والأحزاب والهيئات والشخصيات التى تؤمن بالنضال العربى فى مســـاره التحررى التقـدمى الاشتراكى والساعى الى الوحدة .

ان حرب اكتوبر التى اصدر الرئيس انور السادات قراره التاريخى بها فى ٦ اكتوبر تعتبر نقطـــة تحول هامة لمستقبل الوطن العربى . فقد اكدت هذه الحرب اصرار شعوب الأمـة العربية وفى مقدمتهـــا الشعب المصرى على دحر العـــدوان

وهزيمة اهدافه . واثبتت كفاءة الجندى العربى فى مواجهة التفوق الاسرائيلى المزعوم . كما اثبتت للعالم فشل نظرية الأمن الاسرائيلى القائمة على العدوان والتوسع . ومن جانب آخر ، فلقد اكدت حرب اكتوبر أن التضامن العربى هو ـ بعد قوتنا الذاتية ـ السلاح الأول للعرب سياسيا واقتصاديا عسكريا ، وان دعم القوى التقدمية العالمية هو سلاحنا الثانى . ولذلك فاننا نرى اهمية استثمار النتائج الايجابية لحرب اكتوبر وتطوير كل منجزاتها فى العلاقات العربية والدولية من اجل تحقيق الأهداف الوطنية المصرية والعربية كاملة . لقد كانت حرب البترول مثلا بداية معركة هامة ضد التسلط الاستعمارى الصهيونى ، ولقد فجرت تناقضات عالمية هامة يجب استثمارها لصالح الأمة العربية وشعوب العالم الثالث فى نضالها ضد الاستعمار العالمى . وبصفة خاصة ، فان فوائض البترول العربى يجب أن توضع فى خدمة الجماهير العربية وقضاياها المصيرية ، تمهيدا لقيام تكامل اقتصادى عربى يكون ضمانا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة للبلاد العربية ويفتح الطريق لتحقيق امل الأمة العربية وفى وحدتها القومية .

فى السياسة الخارجية

انتهاج سياسة خارجية تخدم مصالحنا الاستراتيجية على الصعيدين الوطنى والقومى فى صون استقلال مصر وتعزيز مكانتها الدولية وخلق قوة عربية تخدم السلام والتقدم فى سياسة تدعم اتجاهنا التحررى المعادى للاستعمار بكافة اشكاله ، وتثرى اتجاهنا التقدمى المعادى للرجعية وكل اشكال القهر والكبت وحرمان الشعوب من حقها فى التعبير عن ارادتها الحرة .

والتاكيد على أن السياسة الخارجية لمصر هى جزء من التزامها العام بالنضال ضمن جبهة الشعوب المعادية للاستعمار والتخلف والرجعية ، والتزامها القومى ضمن الجبهة العربية الرامية لهزيمة المخطط الاستعمارى والصهيونى وتحرير كل الثروات والأراضى العربية من أى نهب أو استغلال أجنبى والسعى لبناء مجتمع عربى متقدم ومتكامل .

ان سياستنا الخارجية يجب أن تنبع من الايمان بالدور الطليعى لمصر وبتراثها الذى عززته وأكدته ثورة يوليو بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بجعل القاهرة منارة حقيقية لكل المناضلين من أجل حرية بلادهم واستقلالها من أجل تقدم الأمة العربية وتحررها وسيرها الظافر فى طريق الحرية والاشتراكية والوحدة .

ان سياستنا الخارجية يجب ان تقوم على النضال ضد الاستعمار الجديد الذى يهدد استقلال بلدان العالم الثالث وان الدفاع عن هذا الاستقلال انما يعنى فى الواقع النضال من اجل الاستقلال الاقتصادى والسيطرة على الثروات القومية واقامة نظام اقتصادى دولى جديد فى مواجهة خطر الاستعمار الجديد .

ان سياستنا الخارجية يجب أن تقوم على أساس الصداقة الوثيقة مع كل القوى التى تدعم هذا الاتجاه والتى تعتبر ذخرا اضافيا يساعد على تحقيقه . ومن هنا فانه يتعين بذل جهد خاص لاقامة أوثق علاقات التعاون والنضال المشترك مع الأنظمة العربية الوطنية والتقدمية ومع كل القوى العربية الوطنية والتقدمية .. ومع قوى الشعوب والتقدم فى

العالم ومع الاتحاد السوفييتى ومجموعة البلدان الاشتراكية بما فيها الصين ويوغسلافيا بوصفها الحليف الأساسى لشعبنا فى نضاله الوطنى لتحرير اراضيه المحتلة وبناء اقتصاده الوطنى . ودعم منظمة الوحدة الافريقية والمشاركة بدوور نشيط فى حركة بلدان العالم الثالث ومجموعة دول عدم الانحياز . كما يجب تأكيد وتعزيز صلاتنا وتعاوننا مع مجموعة البلدان الافريقية من أجل التحرر الاقتصادى والتنمية الشاملة فى مواجهة الاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسية من أجل انتزاع حقها فى السيطرة على ثرواتها القومية وتنميتها لصالح شعوبها والاستفادة منها على أساس من التكافؤ فى العلاقات الاقتصادية الدولية تحقيقا لرغبة جميع الشعوب النامية فى اقامة نظام جديد فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان تدعيم علاقاتنا السياسية والاقتصادية بالمجموعة الأوربية امر ضرورى وهام للسلام فى البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ، فمواقف هذه المجموعة وخاصة فرنسا بشأن الصراع العربى الاسرائيلى تسير الآن سيرا حسنا وذلك بالرغم من الاختلافات فى النظم والأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

كما أن محاولة تحسين العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية امر ضرورى وهام للسلام فى الشرق الأوسط واضعين فى الاعتبار فى الوقت نفسه المصالح الاستعمارية البعيدة المدى للولايات المتحدة فى المنطقة وخاصة علاقتها باسرائيل .

ان العمل من اجل السلام فى العالم هو هدف أساسى لنا ، ولذلك فنحن نؤيد كل الخطوات العملية من أجل استتباب

السلم وتخفيض نفقات التسلح تمهيدا لنزع السلاح الشامل فى العالم كله تحت رقابة دولية فعالة ، كما يعتبر الانفراج الدولى انتصارا لنضال شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية مع كل قوى الديمقراطية والاشتراكية والسلام فى العالم .

ان مبادىء التعايش السلمى انتصار لمبادىء باندونج وقرارات مجموعة دول عدم الانحياز فى مؤتمراتها المتعددة وتجسيد لميثاق الأمم المتحدة فى ضرورة حل المشكلات الدولية بالطرق السلمية وامكانية التعايش بسلام بين الدول ذات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

ان الانفراج الدولى ليس قيدا على حركة البلدان المستقلة ، بل هو على العكس يوفر مناخا دوليا أكثر مواتاه لنضالها من أجل أجل التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والسلام العالمى .

* * *

ذلك برنامجنا ، عرضنا مبادئه العامة لكنه ما زال قابلا للمناقشة ، صالحا للتطوير ، وذلك حتى تصبح فقراته برامج عمل كاملة تغطى كافة ميادين حياتنا ، ومن أجل هذا نبادر بطرحه على كافة القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية فى بلادنا .

ان شعبنا الذى ناضل طويلا من أجل الاستقلال والحرية ، والذى ضحى كثيرا من أجل تحسين مستوى معيشته ، لجدير فى النهاية بأن يتذوق ثمار نضاله وتضحياته فى صورة مستقبل أفضل فى ظل الاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى .

خالد محيى الدين